

جملة محذوفة فنقل هذا الفاء عن السكاك جوازية لا فصية
قوله وفيه الطاء في كون هذا الفاء فصية دون عاطفة
نظير الالفان عاطفة على قوله فالاول للتعقيب ووجه الظهور
رجوع ضمير ياء به ومنع الالف من الالف فإعادة الترتيب
بين المنوع الثلاثة إشارة الى دفع ما يمكن ان يتوهم من ان
الفاء وان كانت منصرف العطف لكن الواو الظري واكثر
استعمالها فلما ورد منها العطف لاح بالواو من كونها
على الواو الالف على ان لم يرد به العطف ههنا فتعني ان يكون
فصية وخلاصة الرفع الفاء وان كانت اظهر واكثر
استعمالها في العطف لكن الاول للجمع والثاني للترتيب
على ما بين في موضعها لمضار ان يشي الى الترتيب بين
المنوع الثلاثة التي هي المنع والتعقيب والموازنة وبين طلب
الاول واجب ويمنع الافادة لا تحصل في الواو فلما اعطف
بالفاء دون الواو والواو في طلب الالف هو المستفاد من قوله
او من عيا فالاول يعني اذا كنت من عيا وجب اوله على الناظر
ان يطلب ذلك الالف من غير ان يجرى **قوله** وعلى تقدير كونها
فصية اي تعويذ لم يجرى الفاء فصية لا وجه تخصيصه في
المحذوف بعون من غير المعنى فقط كما خصصه في قوله في اعرفت
ان المرعى لا يعنى بل الاولى انه يعرب واذا عرفت ان النقل
لوجه الاولوية نظرا وانما في الثاني فلهذا الاربعة وفي الرابع
كونها سارة الى جميع المذكور سابقا وانما في الثالث فهو ان
الاشتغال بالاولى يناسب عليه **قوله** على قياس ما هو على
ما في قوله المص ان كنت ناقلا في طلبه منك الصفة
وفي حل قوله او من عيا فالاولى من قوله لانها ان كانت معلومة
فطلبها لا يلبق بحال المناظر وقوله ان لو كانت من غيرها بمنزل

قولنا

قولنا ان لم يكن معلوما **قوله** اما اعتمادا على اللفظي لما فيه
فيما سبق تركه التعقيب ههنا الظهوره بالقياس الى ما سبق **قوله**
تنبهنا على جواز الوجودين يعني اختار فيما سبق كلمة اذا انزل
على الكلية ووجهنا اعتمادنا على الالف على ان الالف
والالف جازية في كلمة اذا بحسب الاصطلاحين الاول بحسب
اصطلاح اهل العربية والثاني بحسب اصطلاح اهل المعقولين
قوله وكذا الكلام في قوله او تعني ان التعقيب في ذينك
القولين لازم ايضا وتركه اما للاعتقاد على المساواة اذا اختلف
الاهمال بكلمة اذا ههنا بخلاف ما سبق على جواز الوجودين
قوله معنى عنه لا يمكن ان يكون تعويذ المنع لا يكون الا في عدم
المانع فلا حاجة اليه لكن في ان يجوز ان يكون في ذينك المخرج
بما علم التواما فتأمل **قوله** بحسب نفس اللفظ في ان يجوز
ان يكون بحسب نفس الامر معتبرا في نظم الكلام محذوف في الظهور
وتعريفه هو ما هو في نفي تعويذ المنع بحسب نفس الامر من عدم
المانع ومع الاعتناء على الكلام وانما على ما ورد الاستناد في
ان هذه التماثية اذا كان الظروف اعني من عدم المانع معقولها
لفرضية المتفاد في الالف والاضروقه تدعى الالف المتعلقة
بالنقوية ووجه الاعتناء على الكلام ضمير موجه على الالف
على المتأمل **قوله** لم يرد شرعي في عدم ورود الثاني نظر فتعريف
قوله ولكن ان يجعل الالف العاقبة والمائل ويسمى بالالف
ايضا وهي فرع الالف الاختصاص على ما صرح به الرضي كقولها
لواو المعرزة وابيها الزاوية وحاصله ان الواو عاقبة المعرزة
وابيها عاقبة ابناكم الحاربه في اصل ما عني فيه ما بين
وعاقبة تعويذ المنع من عدم المانع كذا في الاستناد في بعض
تعليقاته **قوله** لكنه خلاف الظاهر ان الالف في المثال ههنا